

بنك رأس الخيمة الوطني ش.م.ع.
النتائج المالية الموحدة للربع الأول لعام ٢٠٢١

رأس الخيمة، ٢٧ ابريل ٢٠٢١ - أعلن بنك رأس الخيمة الوطني (ADX: RAKBANK)اليوم عن نتائجه المالية الفصلية الموحدة المنتهية بتاريخ ٣١ مارس ٢٠٢١. وتتضمن مناقشة وتحليل الإدارة أدناه النتائج المالية التي سجلها بنك رأس الخيمة الوطني والشركات التابعة له والتي يطلق عليها معاً اسم "المجموعة".

أبرز النتائج المالية للربع الأول لعام ٢٠٢١

صافي الأرباح وقدره ١١٣,٩ مليون درهم إماراتي
انخفاض بمعدل ٢٥,٨٪ مقارنة مع الربع الأول لعام ٢٠٢٠ وارتفاع بمعدل ٧٠,٨٪ مقارنة مع الربع الأخير لعام ٢٠٢٠.

إجمالي الدخل بقيمة ٨٠٠,٩ مليون درهم إماراتي
انخفاض بمعدل ٢٠,٠٪ مقارنة مع الربع الأول لعام ٢٠٢٠؛ وانخفاض بمعدل ٨,٠٪ مقارنة مع الربع الأخير لعام ٢٠٢٠.

إجمالي الموجودات بقيمة ٥٣,٢ مليار درهم إماراتي
ارتفاع بمعدل ٩,٠٪ منذ بداية السنة وحتى تاريخه؛ وانخفاض بمعدل ٩,٠٪ على أساس سنوي

إجمالي القروض والسلف بقيمة ٣٢,٧ مليار درهم إماراتي
ارتفاع بمعدل ٧,١٪ منذ بداية السنة وحتى تاريخه؛ وانخفاض بمعدل ٩,٦٪ على أساس سنوي

إجمالي ودائع العملاء بقيمة ٣٦,٥ مليار درهم إماراتي
انخفاض بمعدل ١,٣٪ منذ بداية السنة وحتى تاريخه؛ وانخفاض بمعدل ٣,٥٪ على أساس سنوي

نسبة كفاية رأس المال ١٨,١٪
بلغت نسبة كفاية رأس المال ١٨,١٪ كما في ٣١ مارس ٢٠٢١ بعد تطبيق الترشيح التحوطي مقارنة بـ ١٨,٦٪ في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

الائد على الموجودات بمعدل ٥,٩٪ و العائد على حقوق الملكية بمعدل ٥,٩٪

* احتسبت على أساس سنوي

نظرة عامة على الربع الأول لعام ٢٠٢١

وتعليقًا على النتائج، صرخ السيد بيتر إنجلاند، الرئيس التنفيذي: "سجل بنك رأس الخيمة الوطني خلال الربع السنوي الحالي أداءً قوياً ومدعوماً بالرغم القوي من جميع قطاعات أعمالنا، وتجلى ذلك في انخفاض مخصص خسائر الائتمان بقيمة ١٢٣,٤ مليون درهم إماراتي على أساس سنوي. ويعتزم بنك رأس الخيمة الوطني قدمًا على طريق التعافي من تداعيات جائحة كوفيد-١٩، وسيواصل هذا التوجه مع الحفاظ على مستويات سلية من رأس المال. كما برهنت محفظة موجودات بنك رأس الخيمة الوطني على مرونتها العالية، ما يمثل دليلاً ملماً على استدامته وقدرتها على التكيف، ويتجلى ذلك بوضوح في مدى تنوع تدفقات عائداتنا".

يتمتع البنك بوضع جيد يؤهله الاستمرار في مساعدة عملائه استعداداً لمرحلة ما بعد الجائحة، ويتجلى ذلك في الأرباح الذي حققها خلال الربع السنوي الحالي. لكن الطريق إلى التعافي لا يخلو من المصاعب والتحديات، وتتحمّل أولويتنا حالياً كبنك وطني حول الاستثمار في مجتمعنا عبر التركيز بالدرجة الأولى على تلبية احتياجات عملائنا ومتطلباتهم. وخلال الأرباع القادمة، سيواصل البنك جهوده لترسيخ علاقاته مع عملائه عبر قطاعات الأعمال المختلفة من خلال تعزيز قدراته وموصّلاته الرقمية بهدف توفير حلول مصرافية استثنائية توافق متطلبات عملائنا المتغيرة".

لمحة مالية حول نتائج الربع الأول لعام ٢٠٢١ لبنك رأس الخيمة الوطني

مقططفات بيان الدخل

نسبة التباين		النتائج الريعية			
الربع الأول ٢٠٢١	الربع الأول ٢٠٢١	الربع الأول ٢٠٢٠	الربع الرابع ٢٠٢٠	الربع الأول ٢٠٢١	(مليون درهم إماراتي)
مقارنة مع الربع الأول ٢٠٢٠	مقارنة مع الربع الرابع ٢٠٢٠				صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات
(٪٢٣,٦)	(٪٥,٤)	٦٩٦,١	٥٦١,٨	٥٣١,٧	من التمويل الإسلامي
(٪١١,٨)	٪٩,٥	٣٠٥,٠	٢٤٥,٨	٢٦٩,٢	إيرادات غير محملة بالفائدة
(٪٤٠,٠)	(٪٠,٨)	١٠٠١,٢	٨٠٧,٦	٨٠٠,٩	إجمالي الإيرادات
٪١٠,٢	٪٩,٣	(٣٦٧,٣)	(٣٦٣,٧)	(٣٣٠,٠)	المصاريف التشغيلية
(٪٢٥,٧)	٪٦,١	٦٣٣,٩	٤٤٣,٩	٤٧٠,٩	الأرباح التشغيلية قبل مخصص انخفاض القيمة
٪٢٥,٧	٪٥,٣	(٤٨٠,٤)	(٣٧٧,١)	(٣٥٧,٠)	مخصص انخفاض القيمة
(٪٢٥,٨)	٪٧٠,٨	١٥٣,٥	٦٦,٧	١١٣,٩	صافي الربح

مقططفات المركز المالي

نسبة التباين		النتائج كما في			
مارس ٢٠٢١	مارس ٢٠٢١	مارس	ديسمبر	مارس	(مليار درهم إماراتي)
مقارنة مع مارس ٢٠٢٠	مقارنة مع ديسمبر ٢٠٢٠	مارس ٢٠٢٠	٢٠٢٠	٢٠٢١	إجمالي الموجودات
(٪١٠,٩)	٪٠,٩	٥٩,٨	٥٢,٨	٥٣,٢	إجمالي القروض والسلف
(٪٩,٦)	٪١,٧	٣٦,٢	٣٢,٢	٣٢,٧	الودائع
(٪٣,٥)	(٪١,٣)	٣٧,٨	٣٦,٩	٣٦,٥	

النسب الرئيسية

نسبة التباين		النتائج كما في			
مارس ٢٠٢١	مارس ٢٠٢١	مارس	ديسمبر	مارس	(نسبة مئوية)
مقارنة مع مارس ٢٠٢٠	مقارنة مع ديسمبر ٢٠٢٠	مارس ٢٠٢٠	٢٠٢٠	٢٠٢١	عائد على حقوق الملكية*
(٪١,٨)	(٪٠,٦)	٪٧٧,٧	٪٦,٥	٪٥,٩	عائد على الموجودات*
(٪٠,٢)	٪٠,٠	٪١,١	٪٠,٩	٪٠,٩	صافي هامش الفائدة*
(٪٠,٧)	(٪٠,٤)	٪٤,٩	٪٤,٦	٪٤,٢	نسبة التكلفة إلى الدخل
(٪٤,٥)	(٪٢,٠)	٪٣٦,٧	٪٣٩,٢	٪٤١,٢	نسبة القروض المتعثرة
(٪١,٤)	(٪٠,٢)	٪٤,٠	٪٥,٢	٪٥,٤	نسبة تغطية القروض المتعثرة
(٪٥,٨)	(٪٣,٧)	٪١٣١,٥	٪١٢٩,٤	٪١٢٥,٧	نسبة كفاية رأس المال بحسب بازل III**
٪١,٧	(٪٠,٥)	٪١٦,٤	٪١٨,٦	٪١٨,١	* احتسبت على أساس سنوي ** بعد تطبيق الترشيح التحوطي

عرض النتائج المالية للربع الأول لعام ٢٠٢١

إجمالي الإيرادات
 مقارنةً مع الربع الأول لعام ٢٠٢٠، سجل إجمالي الإيرادات التشغيلية انخفاضاً بواقع ٢٠٠,٢ مليون درهم إماراتي ليصل إلى ٨٠٠,٩ مليون درهم إماراتي.
 وبلغ صافي إيرادات الفوائد وصافي الإيرادات من التمويل الإسلامي - بعد التوزيعات للمودعين ما قيمته ٥٣١,٧ مليون درهم إماراتي. سجلت إيرادات الفوائد من القروض التقليدية والاستثمارات انخفاضاً بنسبة ٣٣,٤ % مقارنة مع الربع الأول لعام ٢٠٢٠، كما انخفضت تكاليف الفوائد على الودائع والقروض التقليدية بنسبة ٦١,٣ %. وانخفض صافي الإيرادات من التمويل المتتوافق مع الشريعة الإسلامية بنسبة ٦٨,٢ %. كما وسجلت الإيرادات غير

المحملة بالفائدة انخفاضاً بقيمة ٣٥,٩ مليون درهم إماراتي لتصل إلى ٢٦٩,٢ مليون درهم إماراتي نتيجة للانخفاض بواقع ١٨,١ مليون درهم إماراتي في صافي الرسوم والعمولات وانخفاض بقيمة ٣٣,٢ مليون درهم إماراتي في معاملات صرف العملات الأجنبية والمشتقات المالية، قابله ارتفاع في كل من إيرادات الاستثمار بواقع ١٢,١ مليون درهم إماراتي والإيرادات التشغيلية الأخرى بواقع ١١,٩ مليون درهم إماراتي.

انخفض إجمالي الإيرادات التشغيلية بقيمة ٦,٧ مليون درهم إماراتي مقارنة مع الربع الرابع لعام ٢٠٢٠. ويعزى ذلك بصورة رئيسية للانخفاض في صافي إيرادات الفوائد بواقع ١,٣ مليون درهم إماراتي والتي قابله بشكل جزئي ارتفاع قدره ٢٣,٤ مليون درهم إماراتي في الإيرادات غير المحمولة بالفائدة.

النفقات التشغيلية ونسبة التكلفة إلى الدخل
مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٢٠، انخفضت النفقات التشغيلية لهذا الربع بنسبة ١٠,٢ %. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض بقيمة ٢٧,٠ مليون درهم إماراتي في مصاريف الموظفين، و٥,٦ مليون درهم إماراتي في مصاريف الأشغال، و٨,٢ مليون درهم إماراتي في مصاريف التسويق ومعظم المصاريف الأخرى قابله بشكل كبير ارتفاع في مصاريف الاستهلاك. ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة التكلفة إلى الدخل في البنك إلى ٤١,٢ % مقارة بـ ٣٦,٧ % في نهاية نفس الربع من العام الماضي، و ٣٩,٢ % في نهاية عام ٢٠٢٠.

جودة الموجودات ومخصصات الانخفاض في القيمة
انخفضت مخصصات الخسائر الائتمانية بمقدار ١٢٣,٤ مليون درهم إماراتي مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٢٠، كما انخفضت بمقدار ٢٠,١ مليون درهم إماراتي مقارنة بالربع الرابع من عام ٢٠٢٠. أما نسبة القروض والسلفيات المتعرّبة إلى إجمالي القروض والسلفيات فهي ٥,٤ % في ٣١ مارس ٢٠٢١ وأغلق معدل صافي الخسائر الائتمانية إلى متوسط القروض والسلفيات عند ٤,٥ % مقارة بـ ٥,٣ % في نهاية الربع الأول من عام ٢٠٢٠.

نمو الموجودات
ارتفع إجمالي الموجودات منذ بداية السنة وحتى تاريخه بمقدار ٤٥٨,٤ مليون درهم إماراتي، وهو يمثل نمواً بنسبة ٩,٠ %، وذلك نتيجة لكل من الارتفاع في إجمالي القروض والسلفيات بواقع ٥٣١,٤ مليون درهم إماراتي، ونمو الإقراض في قطاع الخدمات المصرفية بواقع ١,٤ مليار درهم إماراتي، والارتفاع في الاستثمارات بواقع ٦٦٣,٠ مليون درهم إماراتي، قابله انخفاض في النقد والرصيد النقدي لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بقيمة ١,٦ مليار درهم إماراتي. نما الإقراض في قطاع الخدمات المصرفية للشركات الكبيرة والإقراض المصري للأفراد بمقدار ١١٣,٨ مليون درهم إماراتي و ٤٥٣,٠ مليون درهم إماراتي على التوالي، في حين انخفض الإقراض المصري للأعمال بمقدار ٣٥,٤ مليون درهم إماراتي مقارة بـ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

وانخفض إجمالي الموجودات بمقدار ٦,٥ مليار درهم إماراتي إلى ٥٣,٢ مليار درهم إماراتي مقارةً مع الفترة المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٠، نتيجة الانخفاض في كل من إجمالي القروض والسلفيات بواقع ٣,٥ مليار درهم إماراتي، والانخفاض في النقد والرصيد النقدي لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بقيمة ٢,٢ مليار درهم إماراتي.

ودائع العملاء
تراجع ودائع العملاء بمبلغ ٦٥٠,٤ مليون درهم إماراتي لتصل إلى ٣٦,٥ مليار درهم إماراتي مقارةً بالفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى التراجع بواقع ١,١ مليار درهم إماراتي في الودائع لأجل قابله بشكل جزئي ارتفاع بقيمة ٦١٣,٥ مليون درهم إماراتي في ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير.

كما تراجعت ودائع العملاء بمبلغ ١,٣ مليار درهم إماراتي مقارةً مع ٣١ مارس ٢٠٢٠، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى التراجع بواقع ٦,٢ مليار درهم إماراتي في الودائع لأجل قابله بشكل جزئي ارتفاع بقيمة ٩,٤ مليار درهم إماراتي في ودائع الحسابات الجارية وحسابات التوفير.

رأس المال والسيولة
بلغت نسبة كفاية رأس المال للبنك بموجب متطلبات بازل ٣، بعد تطبيق الترشيح التحوطي ١٨,٦ % مقارة بـ ١٨,٦ % في نهاية العام الماضي. بلغت نسبة الموجودات السائلة المؤهلة التنظيمية في نهاية الربع ١٠,٥ %، مقارة بـ ١٤,٥ % في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، واستقرت نسبة السلفيات إلى الموارد المستقرة عند مستوى الـ ٨٥,٥ % مقارة بـ ٨٠,٦ % في نهاية عام ٢٠٢٠.

التدفقات النقدية
بلغ النقد وما في حكمه في ٣١ مارس ٢٠٢١ ما قيمته ٢,٦ مليار درهم إماراتي مقارة بـ ٣,٦ مليار درهم إماراتي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. وبلغ صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية ٣١٧,٨ مليون درهم إماراتي، وتم استخدام ٦٧٣,٦ مليون درهم إماراتي في الأنشطة الاستثمارية ومبلغ ٥,٨ مليون درهم إماراتي في الأنشطة التمويلية.

حجم وأثر النفقات الرأسمالية والتطورات المستقبلية

انفقت المجموعة ما قيمته ١٣,٤ مليون درهم اماراتي على مستوى النفقات الرأسمالية مقارنة بـ ١٨,٣ مليون درهم اماراتي في الربع الأول من عام ٢٠٢٠. في ضوء السيناريو الاقتصادي الحالي، ستكون المجموعة أكثر تحفظاً في الإنفاق على البنود الرأسمالية إذ سيكون معظم الإنفاق في تكنولوجيا المعلومات وتعزيز الخدمات المصرفية الإلكترونية لعملائنا.

في ضوء التأثيرات الاقتصادية المتوقعة نتيجة تداعيات انتشار فيروس كورونا، تقوم المجموعة باتخاذ الخطوات الالزمة لخفض تكاليف التشغيل قدر الإمكان دون التأثير على قيمة امتياز راك بنك على المدى الطويل.

الأحداث والتطورات الرئيسية خلال الربع الأول ٢٠٢١

- قام بنك رأس الخيمة الوطني بإصدار أول تقرير سنوي متكامل
- بنك رأس الخيمة الوطني يجدد شراكته مع إنفويس بازار المتخصصة بتكنولوجيا المالية
- بيفاوند يتشارك مع بنك رأس الخيمة الوطني - من خلال انضمامه إلى بوابة SMEsouk
- شركة "راك أي إم أي هوتيل" تتلقى تمويلاً من بنك رأس الخيمة الوطني

إدارة المخاطر في السيناريو الاقتصادي الحالي

ساعدت التدابير المالية والاقتصادية التي اعتمدتها الجهات التنظيمية والحكومات في جميع أنحاء العالم في التخفيف من تأثير تداعيات أزمة كوفيد-١٩. تماشياً مع ذلك، قدم مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة ووسع نطاق تطبيقها لتشمل الأفراد والقطاعات المتأثرة في دولة الإمارات العربية المتحدة. كما يواصل البنك ضمان حصول عملائه على الدعم المناسب. وقد بدأ تطوير اللقاحات وإطلاق برامج التطعيم في عكس بعض التأثير الإيجابي على الاقتصاد.

وبناءً على مراقبته عن كثب للسيناريوهات الاقتصادية والخاصة بالسيولة كما تكشفت مع الوقت، مع التأكيد على جهوزية البنك للتعامل مع أي تطورات غير متوقعة. كما وواصل البنك الترويج لاستخدام القنوات الرقمية مما أدى إلى انخفاض الإقبال على الفروع. جميع الفروع تعمل بكل طاقتها ويتم تقديم الخدمات للعملاء. تتم إدارة التباعد الاجتماعي وصف الانتظار وفقاً لإرشادات السلطات المحلية المعنية. لقد اتخذ البنك إجراءات لمراقبة مستويات الخدمة ويستمر البنك في تلبية احتياجات عملائه ودعمهم بشكل فعال خلال هذه الأوقات. تشجع إدارة البنك الموظفين على اخذ اللقاح للدعم حملة التطعيم التي تقوم بها حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. كما نظم قسم الموارد البشرية أيضاً حملات تطعيم في مقر البنك بدعم من دائرة الصحة.

التصنيفات

يتم تصنيف بنك رأس الخيمة الوطني حالياً من قبل الوكالات الدولية الرائدة التالية، كما يلي:

وكالة التصنيف	آخر تحديث	الودائع	التوقعات
موديز	ديسمبر ٢٠٢٠	Baa1/P-2	سلبي
فيتش	يوليو ٢٠٢٠	BBB+/F2	مستقر
كابيتال إنترليجننس	أغسطس ٢٠٢٠	A-/A2	مستقر



بيتر وليام انجلاند
الرئيس التنفيذي

حول بنك رأس الخيمة الوطني

تأسس بنك رأس الخيمة الوطني في عام ١٩٧٦، وهو يعبر واحداً من أعرق المؤسسات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة. وشهد البنك انطلاقة جديدة في عام ٢٠٠١، حيث تحول تركيزه من تقديم الخدمات المصرفية للأفراد فحسب ليصبح مؤسسة مصرافية رائدة ب مجال الخدمات المصرفية للأفراد والأعمال الصغيرة. إضافة إلى تقديمها مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية للأفراد، رفع البنك حجم الإقراض للأعمال الصغيرة والمتوسطة التقليدية، والإقراض التجاري، وإقراض الشركات خلال السنوات الأخيرة. ويوفر البنك أيضاً الحلول المصرفية الإسلامية عبر قسم "الخدمات المصرفية الإسلامية"، من خلال فروعه الـ ٢٧ في دولة الإمارات، وكذلك عبر الخدمات المصرفية الرقمية. يعتبر بنك رأس الخيمة الوطني شركة مساهمة عامة مقرها إمارة رأس الخيمة بدولة الإمارات العربية المتحدة، ومدرجة في "سوق أبوظبي للأوراق المالية". ويتوافر مزيد من المعلومات عبر الرابط www.rakbank.ae، أو مركز الاتصال على الرقم ٠٠٢١٣٢١٤٩٧٤٠. كما يمكن التواصل مع بنك رأس الخيمة الوطني على facebook.com/rakbankg twitter.com/rakbanklive "تويتر" و"فيسبوك" من خلال

إخلاء مسؤولية

تم إعداد المعلومات المضمونة في هذا المستند عن طريق بنك رأس الخيمة الوطني (ش.م.ع.) شركة مساهمة عامة، الإمارات العربية المتحدة ("RAKBANK") وهي عبارة عن معلومات أساسية عامة عن أنشطة بنك رأس الخيمة الوطني وليس الغرض منها أن تكون محدثة بحسب تاريخ المستند. تجدر الإشارة إلى أن هذه المعلومات متوفرة بشكل مختصر وأنها ليست كاملة.

المراد من المعلومات هو أن يطلع عليها المستثمرون ذوو المعرفة بالأمور الاستثمارية. ولا تُشكل المعلومات المضمونة في هذا المستند - بما في ذلك التحليلية المستقبلية والمعلومات المالية - نصيحة أو توصية للمستثمرين أو المستثمرين المحتملين فيما يتعلق بالاحتفاظ به أو شراء أو بيع أوراق مالية أو غيرها من المنتجات أو السندات المالية ولا تراعي هذه المعلومات أهدافك الاستثمارية الخاصة أو موقفك المالي أو احتياجاتك. فقبل التصرف بناءً على أي معلومات، ينبغي أن تفكّر في مدى مناسبة المعلومات ذات الصلة بهذه الأمور وأي مستند عرض ذي صلة وينبغي أن تسعى للحصول تحديداً على المشورة المالية والقانونية المستقلة. تجدر الإشارة إلى أن جميع الأوراق المالية والمنتجات المالية أو صفقات الصكوك تكون محفوظة بالمخاطر، التي تتضمن من بين أمور أخرى - خطر السوق غير المواتي وغير المتوقع والتغيرات المالية أو السياسية ومخاطر العملة في الصفقات الدولية.

قد يحتوي هذا المستند على معلومات مالية منشورة، أو معلومات تم الحصول عليها من مصادر يعتقد أنها موثوقة، بيانات تطّلعيّة اعتمدت على أرقام أو تقديرات أو افتراضات تخضع للتغيير بما في ذلك البيانات ذات الصلة بنيتنا أو اعتقادنا أو التوقعات الحالية فيما يتعلق بأعمال وعمليات بنك رأس الخيمة الوطني وظروف السوق ونتائج التشغيل والحالة المالية والمخصصات المحددة وممارسات إدارة المخاطر. ونحذر القراء من الاعتماد الكلي على هذه البيانات التحليلية المستقبلية. ولا يقدم بنك رأس الخيمة الوطني أي التزام بتعميم نتيجة أي مراجعات للبيانات التحليلية المستقبلية هذه بعد تاريخ صدورها لعكس وقوع الأحداث غير المتوقعة. وبالرغم من استخدام العناية الواجبة في إعداد معلومات التنبؤات، إلا أن النتائج الفعلية قد تختلف بطريقية إيجابية أو سلبية من الناحية المادية. فالتنبؤات والأمثلة الافتراضية عرضة للشك والحالات الطارئة خارجة عن إرادة بنك رأس الخيمة. ولا يُعد الأداء الماضي مؤشراً يمكن الاعتماد عليه بالنسبة بالأداء المستقبلي.

يُخلي بنك رأس الخيمة الوطني مسؤوليته فيما يتعلق بدقة ونزاهة وكمال وصحة المعلومات المضمونة في هذا المستند بما في ذلك البيانات التحليلية المستقبلية وعن تحديث أو مراجعة أي معلومات أو بيانات تطّلعيّة مستقبلية لتعكس أي تغيير في الظروف أو الحالة أو الشؤون المالية لبنك رأس الخيمة الوطني أو أي تغير في الأحداث أو الحالات أو الظروف التي يعتمد عليها البيان. ولا يتحمل بنك رأس الخيمة أو الكيانات أو الشركات أو المديرون أو الموظفون أو الوكلاء أو أي من الأشخاص الآخرين التابعين له أي مسؤولية، بما في ذلك وعلى سبيل المثال لا الحصر، أي مسؤولية تنشأ عن خطأ أو إهمال أو أي خسارة لاحقة مباشرة أو غير مباشرة تنشأ عن استخدام / الرجوع إلى هذا المستند أو محتوياته أو تنشأ فيما يتعلق به بخصوص جودة أو دقة أو توقيت أو استمرار توفر أو كمال أي من البيانات أو الحسابات المضمونة وأو المشار إليها في هذا المستند.